



مجلة البطانة للعلوم التربوية

ISSN: 1858- 9499

<http://ojs.albutana.edu.sd>

العدد السادس عشر، يونيو، 2024، ص(57 - 76)

الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة

دراسة وصفية تحليلية



أ.د. محمد حمدنا الله رملي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية اللغة العربية - قسم النحو والصرف وفقه اللغة

Shorog595@gmail.com

00966500659460 - 00249907153584

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تناول الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة؛ حيث إنّ الإعراب يكون بالأداة، سواء أكانت حرفاً؛ نحو: إنّ زيداً نائماً، أم كانت فعلاً؛ نحو: جاء زيدٌ، أو كانت اسماً، نحو: أنت ضاربٌ زيداً غداً؛ وقد يكون أداة الإعراب مقدرة معنًى، مثل المبتدأ الذي هو مرفوع بالابتداء على رأي البصريين. وقد يخرج الإعراب عن ذلك كله ويكون إما على المحل، أو على المجاورة، أو بالإنابة. وقد أردت في هذه الدراسة توضيح وتبيين الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة. وقد سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مبيّناً الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة. ومن التوصيات الاهتمام بالإعراب الظاهري والمقدر، والاهتمام بالإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة؛ لأنه يحتاج إلى إعمال الفكر في ذلك، والاهتمام بمعرفة القواعد النحوية للقياس عليها، والعمل على إعداد البحوث في الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة، والاهتمام بتدريس هذه الظواهر الإعرابية في المدارس والجامعات، والعمل على تطبيقها في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والشعر العربي.

كلمات مفتاحية: الإعراب - المجاورة - المحل - الإنابة - العامل

Abstract

This study aimed to address the parsing of the phrase, neighboring, or by substitute. since the parsing is through the tools, whether is letter, like: verily Zaid is standing, or was it a verb, like: Zaid came, or it was a noun, like: you will hit Zaid tomorrow. The grammatical tool may be meaning ability, like the subject, which is the nominative case in the opinion of the Basrans. All of this may be out of context, and it is either on the phrase, or on the neighboring, or by substitute. in this study, I wanted to clarifying and explaining the parsing of the adjacent at the phrase, and the neighboring, and the substitute. In this study, I took the descriptive approach, explaining the parsing of the adjacent at the phrase, and the neighboring, and the substitute, because it requires putting thought into it. Some of the recommendations: paying attention to apparent and estimated parsing, and attention to the parsing of the subject at the phrase, and the neighboring, and the substitute, interest in knowing the grammatical rules to measure them, and working on preparing research on the parsing in the local, and the neighboring, and the

58 أ.د. محمد حمدنا الله رملي ، الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة (دراسة وصفية تحليلية) ، مجلة البطانة للعلوم

التربوية ، العدد السادس عشر ، 2024 ، ص(58-76)



substitute, and paying attention to teaching these grammatical phenomena in schools and universities, and working to apply grammatical rules in the Holy Qur'an, the Prophet's hadiths, and Arabic poetry.

المبحث الأول

1-مقدمة

الإعراب تغيير ظاهر أو مقدر يحدثه العامل في أواخر الكلمات، وهذا التغيير سببه العوامل التي تدخل على الكلمات من أسماء وأفعال وحروف. وهو ظاهر؛ نحو: جاء زيدٌ، وقابلتُ زيدًا، ومررت بزيدٍ. والمقدر؛ نحو: جاء الفتى، وقابلت الفتى، ومررت بالفتى.

والإعراب يكون بالأداة (العامل)، سواء أكانت حرفًا؛ نحو: إنَّ زيدًا نائمٌ، أم كانت فعلًا؛ نحو: جاء زيدٌ، أو كانت اسمًا، نحو: أنا ضاربٌ زيدًا غدًا. وقد أردت الإشارة إلى التنبيه على أن الإعراب قد لا يكون بالأداة مباشرة؛ وإنما قد يكون على المحل أو بالمجاورة أو بالإنابة.

وقد يكون الإعراب بعامل مقدر معنًى، نحو: زيدٌ مسافرٌ؛ فزيد مبتدأ مرفوع بعامل معنوي مقدر وهو الابتداء على رأي البصريين؛ أما على رأي الكوفيين فإنه مرفوع بالخبر. وقد يخرج الإعراب عن ذلك ويكون من غير عامل، وذلك بأن يكون بالمجاورة؛ نحو: هذا حجرٌ ضربٍ حربٍ، أو على المحل؛ نحو: هذا طفلٌ صغيرٌ، أو بالإنابة؛ نحو: حفظتُ الفاتحة، أي سورة الفاتحة، وهذا ما سأتطرق إليه في ثنايا هذا البحث.

2-أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الآتي:

- أ-اشتمال البحث على علوم ومعارف تدفع بعجلة التقدم العلمي
- ب-تزويد الطلاب والباحثين بالإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة
- ج-حث الباحثين على اكتشاف الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة في القرآن الكريم والحديث النبوي وأشعار العرب.

د-رفد المكتبة العربية والإسلامية بمادة ثرة تفيد الباحثين

هـ-تعزيز الفهم الدقيق والسليم للقضايا الفكرية النحوية

و-المساهمة في الكشف العلمي

ز-تشكيل قاعدة بيانات مهمة للبحث الأكاديمي.



3- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما الإعراب وأنواعه؟
وتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما الإعراب على المحل؟

2- ما الإعراب بالمجاورة؟

3- ما الإعراب بالإنابة؟

4- فرضيات البحث:

أ- الإعراب هو تغيير أواخر الكلمات بحسب العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وهو أربعة أنواع؛ الرفع، والنصب، والجر، والجزم

ج- الإعراب على المحل أن تُعرب الكلمات على المحل، لا بالعامل.

د- الإعراب بالمجاورة أن تعرب الكلمات لمجاورتها لسابقتها

هـ- الإعراب بالإنابة أن تحل كلمة مكان كلمة وتأخذ حكمها الإعرابي.

5- أهداف البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة:

أ- الإعراب وأنواعه وعلاماته

ب- الإعراب بالمجاورة

ج- الإعراب على المحل

د- الإعراب بالإنابة

6- حدود البحث:

تقتصر حدود البحث على الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة

7- منهج البحث:

اتّبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مبيّناً الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة

8- هيكل البحث:

-المبحث الأول: الإعراب وأنواعه

-المبحث الثاني: الإعراب على المحل

-المبحث الثالث: الإعراب بالمجاورة

-المبحث الرابع: الإعراب بالإنابة

-الخاتمة

- النتائج والتوصيات

-المصادر والمراجع

المبحث الأول: الإعراب وأنواعه

الإعراب تغيير أواخر الكلمات بحسب العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً؛ فالظاهر مثل: جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ، والمقدر مثل: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى.

قال ابن هشام: "الإعراب أثرٌ ظاهر أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة." (1)

والاسم المعرب هو الذي يتغير أواخره حسب العوامل الداخلة عليه.

قال ابن السراج: " الإعراب وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما، نحو قولك: هذا

حَكَمٌ وأحمرٌ، ورأيتُ حَكَمًا وأحمرَ، ومررتُ بحكَمٍ وأحمرَ، وهذان حَكَمَانِ، ورأيتُ حَكَمَيْنِ، وهؤلاء حَكَمُونَ،

ورأيتُ حَكَمَيْنِ، ومررتُ بحكَمَيْنِ، وهو يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضربْ، وهما يضربان، ولن يضربيا، ولم

يضربيا، وهم يضربون، ولن يضربوا، ولم يضربوا." (2)

ما يظهر فيه الإعراب:

يظهر الإعراب في كل اسم أو فعل صحيح الآخر؛ فيظهر الإعراب في الاسم المفرد الصحيح الآخر؛ نحو:

جاء زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ

ويظهر الإعراب في الاسم المثنى؛ نحو: جاء الزيدانِ، ورأيتُ الزيدَيْنِ، ومررت بالزيدَيْنِ.

ويظهر الإعراب في جمع المذكر السالم؛ نحو: جاء الزيدونَ، ورأيتُ الزيدَيْنِ، ومررت بالزيدَيْنِ.

ويظهر الإعراب في جمع المؤنث السالم؛ نحو: جاءت المسلماتُ، ورأيتُ المسلماتِ، ومررت بالمسلماتِ.

ويظهر الإعراب في جمع التكسير؛ نحو: جاء الأطفالُ، ورأيتُ الأطفالِ، ومررت بالأطفالِ.

ويظهر الإعراب في الأسماء الستة؛ نحو: جاء أبوك، ورأيتُ أباك، ومررت بأبيك.

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 38/1، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009م

(2) الأصول في النحو/1، 44، أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي (306)هـ، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1405هـ . 1985م

ويظهر الإعراب في الفعل المضارع الصحيح الآخر؛ نحو: ينجح زيدٌ، ولن ينجح الكسولُ، ولم ينجح بكرٌ.

ما يقدر فيه الإعراب:

ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها، لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته، وهو الاسم المقصور؛ فالاسم المقصور هو كل اسم انتهى بألف لازمة ما قبلها مفتوح، ويقدر فيه جميع الحركات للتعذر، أي تتعذر ظهور علامات الإعراب على آخره وهو الألف الذي لا يقبل الحركات؛ مثل: جاء مصطفى، ورأيت مصطفى، ومررت بمصطفى.

وما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها، لا لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به، وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

نحو: غلامي وأخي وأبي وكتابي وقلمي، فتتعذر ظهور العلامات عليه لاشتغال المحل بحركة المناسبة؛ نحو: جاء أخي، ورأيت أخي، ومررت بأخي.

وما يقدر فيه الضمة والكسرة للثقل، وهو الاسم المنقوص، وهو كل اسم آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، كالقاضي والداعي والرامي؛ نحو: جاء القاضي، ومررت بالقاضي؛ بينما تظهر عليه الفتحة لخفتها؛ مثل: رأيت القاضي.

وما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر، وهو الفعل المضارع المعتل بالألف، نحو: يسعى، ويرضى، ويخشى؛ نحو: يخشى المسلم ربّه، ولن يخشى العاصي ربّه.

وما تقدر فيه الضمة فقط للثقل، وهو الفعل المضارع المعتل بالواو والمعتل بالياء؛ مثل: يدعو، ويسمو، ويعلو، ويغزو، ويرمي ويجري، ويقضي؛ نحو: يدعو زيدٌ إلى الخير، يرمي زيدٌ القلم. وتظهر عليهما الفتحة للخفة، نحو: لن يدعو زيدٌ إلى الوليمة، لن يرمي زيدٌ القلم.

أنواع الإعراب:

والإعراب أربعة أنواع؛ وهي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

ويشترك الرفع والنصب في الأسماء والأفعال؛ بينما يختص الجر بالأفعال، ويختص الجزم بالأفعال.

قال ابن جني: " فالإعراب أربعة أضرب: رفع، ونصب، وجر، وجزم. فالرفع والنصب يشتركان فيهما الاسم والفعل، والجر يختص بالأسماء ولا يدخل الأفعال، والجزم يختص بالأفعال، ولا يدخل الأسماء." (3)

والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والرفع والنصب يشتركان فيهما الاسم والفعل، والجر يختص بالأسماء ولا يدخل الأفعال، والجزم يختص بالأفعال، ولا يدخل الأسماء." (3)

(3) اللع في العربية ص3 ابن جني، تحقيق. حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1405هـ. 1985م
62 أ.د. محمد حمدنا الله رملي، الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة البطانة للعلوم

قال ابن عقيل: "أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال؛ نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ؛ وأما الجرّ فيختص بالأسماء، نحو: (زيدٍ)، وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو: لم يضربَ." (4)

وعلاوة الرفع الأصلية الضمة، وتكون علامة للفرع في الاسم المفرد؛ نحو: جاء زيدٌ، وفي جمع التكسير، نحو: جاء الأطفالُ، وجمع المؤنث السالم؛ نحو: حضرت الطالباتُ، والفعل المضارع المجرد عن عوامل النصب والجزم؛ نحو: يشربُ الطفلُ الحليبَ.

وينوب عن الضمة في الرفع الألف في المثني؛ نحو: جاء الزيدان، والواو في جمع المذكر السالم؛ نحو: حضر الزيدون، والأسماء الستة؛ نحو: حضر أبوك، وثبوت النون في الأفعال الخمسة؛ نحو: الأولاد يلعبون بالكرة.

وعلاوة النصب الأصلية الفتحة، وتكون علامة للنصب في الاسم المفرد؛ نحو: ضرب زيدٌ الكلبَ، وجمع التكسير؛ نحو: قابلتُ الطلابَ، والفعل المضارع الذي دخل عليه أداة نصب؛ نحو: لن ينجحَ الكسولُ. وينوب عن الفتحة في النصب الكسرة في جمع المؤنث السالم؛ نحو: إنَّ الطالباتِ يؤدّين واجبهنَّ، والياء في المثني؛ نحو: إنَّ الرجلينِ مسافرين، وجمع المذكر السالم؛ نحو: إن المؤمنين إخوةٌ، والألف في الأسماء الستة؛ نحو: قابلت أخاك، وحذف النون في الأفعال الخمسة؛ نحو: الطلاب لن يتأخروا عن دروسهم. وعلاوة الجر الأصلية الكسرة، وتكون الكسرة علامة للجر في الاسم المفرد المنصرف النكرة والمعرفة؛ نحو: مررت برجلٍ، ومررت بالرجلِ، والجامد والمشتق؛ مررت بأسدٍ، ومررت بفقيرٍ، وفي جمع التكسير المنصرف؛ مررت بالطلابِ، وفي جمع المؤنث السالم مررت بالمسلماتِ.

وينوب عن الكسرة في الجر الفتحة، وتكون الفتحة علامة للجر في الممنوع من الصرف؛ نحو: مررت بأحمدَ، وينوب عنها الياء، وتكون الياء علامة للجر في المثني؛ نحو: مررت بالرجلينِ، وجمع المذكر السالم؛ نحو: مررت بالمسلمين، والأسماء الستة؛ نحو: مررت بأخيك.

وعلاوة الجزم الأصلية السكون، وتكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر،

(4) شرح ابن عقيل/1/43، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (698هـ -

769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة 1422هـ - 2001م

وينوب عن السكون في الجزم حذف حرف العلة، ويكون حذف حرف العلة علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر؛ وينوب عن السكون في الجزم حذف النون، ويكون حذف النون علامة للجزم في الأفعال الخمسة.

قال ابن عقيل: "والرفع يكون بالضمّة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت الواو عن الضمة في (أخو)، والياء عن الكسرة في (بني)". (5)

المبحث الثاني: الإعراب على المحل

حكم الاسم إذا تكررت معه (لا) وكان معطوفاً:

إذا تكررت (لا) مع الاسم المعطوف، وكان كلٌّ من الاسمين مفردًا صالحًا لعمل (لا) بأن كانا نكرتين. نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ ففي ذلك خمسة أوجه.

قال ابن هشام: "إنَّ (لا) واسمها إذا تكررا، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان: الفتح والرفع، فإن فتحه جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه:

الفتح، والرفع، والنصب... وإن رفعت الاسم الأول جاز لك في الاسم الثاني وجهان: الفتح والرفع". (6)

1- فتح الاسمين وهو الأصل؛ أي بناؤهما على الفتح، نحو: لا رجل ولا امرأة في الدار. فتكون (لا) عاملة في الاثنين عمل (إنَّ).

قال محمد النجار: "فتح ما بعد لا الأولى والثانية، على أنهما عاملتان عمل (إنَّ)، ويقدر بعدهما خبر واحد يصلح لهما، على اعتبار أن الكلام جملة واحدة، والعطف عطف مفردات، أو يُقدَّر لكل واحد خبرٌ، فيكون الكلام جملتين، ويكون العطف عطف جمل". (7)؛ نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة في الدار؛ ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿لا يبيع فيه ولا خُلة﴾ البقرة 254، أي لا يبيع فيه ولا خُلة فيه.

2- رفع الاسمين؛ إما على الابتداء، أو على إعمال (لا) عمل ليس، ويقدر لهما خبر واحد إن جعلت (لا) الثانية زائدة لتوكيد النفي، وما بعدها معطوف على (لا) الأولى مع اسمه؛ نحو: لا رجل في الدار وامرأة، أو تقدير خبرين إذا عملتا عمل ليس، لكل واحدة خبر؛ لا رجل في الدار ولا امرأة في الدار، أو تقدير خبر واحد للاثنين؛ نحو: لا رجل ولا امرأة في الدار، ومنه قوله تعالى: ﴿لا يبيع فيه ولا خُلة﴾ البقرة 254، وذلك في قراءة الباقيين غير ابن كثير وأبي عمرو.

(5) شرح ابن عقيل 43/1

(6) شرح شذور الذهب ص86، ابن هشام الأنصاري، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1355هـ.

(7) ضياء السالك على أوضح المسالك 370/1، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1438هـ-2017م

64 أ.د. محمد حمدنا الله رملي، الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة البطانة للعلوم

ومنه قول الشاعر :

وما هَجَرْتُكَ حَتَّى قَلتِ مُعْلِنَةً
لا ناقَةَ لِي في هذا ولا جَمَلٌ (8)

حيث تكررت (لا) وجاء الاسمان بعدهما مرفوعين .

3-فتح الأول ورفع الثاني؛ نحو: لا أمَّ لي ولا أبَّ، فتح الأول على البناء، ورفع الثاني إما على الابتداء وتكون (لا) ملغاةً، أي لا أمَّ لي وأبَّ، ويكون (أبَّ) معطوف على محل (لا) مع اسمها، أو تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، ويكون في الحالتين عطف جملة على جملة، أي لا أمَّ لي ولا أبَّ لي، أو بالعطف على محل اسم (لا) باعتبار الأصل، و (لا) زائدة لتوكيد النفي.

ومنه قول الشاعر :

هذا لِعَمْرُكُمُ الصِّغارُ بَعِينِهِ
لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُّ (9)

حيث جاء اسم (لا) وهو (أمَّ) في الأولى مبنياً على الفتح، وجاء اسم (لا) في الثانية وهو (أبُّ) مرفوعاً. ومنه قول الشاعر :

بأيِّ بلاءٍ يا نُمَيْرُ بنَ عامِرٍ
وأنتمُ ذُنابِي لا يَدِينِ ولا صَدْرُ (10)

حيث جاء اسم (لا) وهو (يدين) في الأولى مبنياً على الياء لأنه مثنى، وجاء اسم (لا) في الثانية وهو (صدر) مرفوعاً، إما على الابتداء وتكون (لا) ملغاةً، أي لا يَدِينِ ولا صَدْرُ، ويكون (صدر) معطوف على محل (لا) مع اسمها، أو تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، ويكون في الحالتين عطف جملة على جملة، أي لا يَدِينِ ولا صَدْرُ لكم، أو بعطف (صدر) على محل اسم (لا) باعتبار الأصل، و(لا) زائدة لتوكيد النفي.

4-رفع الأول وفتح الثاني، فتح الثاني على البناء، ورفع الأول إما على الابتداء وتكون (لا) ملغاةً، أو تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، ويقدر لكل واحد خبر، نحو قول الشاعر :

فلا لَغَوٌ ولا تَأثِيمٌ فيها
وما فاهوا به أبداً مُقِيمٌ (11)

حيث جاء اسم (لا) وهو (لغو) في الأولى مرفوعاً على الابتداء، وتكون (لا) نافية ملغاة، أو تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، ويكون (لغو) اسمها مرفوعاً؛ وجاء اسم (لا) في الثانية وهو (تأثيم) مبنياً على الفتح.

(8) أوضح المسالك 13/2، وضياء السالك على أوضح المسالك 371/1

(9) شرح ابن عقيل 401/1، وأوضح المسالك 14/2، وضياء السالك على أوضح المسالك 371/1

(10) ضياء السالك على أوضح المسالك 372/1، وانظر هامش شرح ابن عقيل 402/1 تحقيق محمد محي الدين

(11) شرح ابن عقيل 403/1، ضياء السالك على أوضح المسالك 373/1

5-فتح الأول ونصب الثاني، فتح الأول على البناء، ونصب الثاني على العطف على محل اسم (لا) الأولى، وتكون (لا) الثانية زائدة لتوكيد النفي. وهو أضعف الأوجه الخمسة، حتى خصه يونس وجماعة على أنه ضرورة، كتنوين المنادى، وهو عند غيرهم على تقدير (لا) زائدة مؤكدة، وأن الاسم بعدها منتصب بالعطف؛ نحو قول الشاعر:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً
اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقع⁽¹²⁾

حيث جاء اسم (لا) وهو (نسب) في الأولى مبنياً على الفتح، وجاء اسم (لا) في الثانية وهو (خُلَّة) منصوب على العطف على محل اسم (لا).

6- وإن عطفتم ولم تتكرر (لا) وجب فتح الأول، وجاز في الثاني: النصب والرفع، كقول الشاعر:

فلا أبَ وابنًا مثلَ مروانَ وابنيه
إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزرا⁽¹³⁾

حيث جاء اسم (لا) وهو (أب) في الأولى مبنياً على الفتح، وجاء (ابنًا) وهو المعطوف منصوباً على محل اسم (لا) وهو (أب).

ويجوز (ابن) بالرفع، وذلك على العطف على محل (لا) واسمها، أو على محل (لا) واسمها لأنهما بمنزلة المبتدأ.

قال الزجاجي: "نصب الأب بلا، ولم يلحق به ألفاً لأنه غير مضاف، وأضمر الخبر كأنه قال: لا أب في زمان أو مكان، والثانية أن يقال: لا أب لك، بالرفع، يرفع بالابتداء وتلغى لا، والخبر لك، وإن شئت جعلتها بمعنى ليس فرفعت بها." ⁽¹⁴⁾

أما حكاية الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ بالفتح فساداً؛ لأنه لا يصح البناء بالتركيب، لوجود الفصل بحرف العطف. وقد خرج بعضهم على أن الأصل: لا رجلَ ولا امرأةَ، فحذفت (لا) وبقي البناء على نيتها. وقد جاء الشذوذ من هذه الناحية.

(12) شرح شذور الذهب ص87، وابن عقيل/400، وضياء السالك على أوضح المسالك/373/1

(13) انظر هامش شرح ابن عقيل/407/1 تحقيق محمد محي الدين، وضياء السالك على أوضح المسالك/376/1

(14) كتاب اللامات ص106، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1421هـ-1992م

66 أ.د. محمد حمدنا الله رملي، الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة البطانة للعلوم

التربوية، العدد السادس عشر، 2024، ص(58-76)

حكم إعراب نعت النكرة المبنية:

إذا وُصِفَتِ النكرةُ المبنيةُ بمفرد متصل: جاز فتحه، أي بناؤه على الفتح إن كان مفردًا، أو على الياء إن كان مثني أو جمع مذكر سالم، أو على الكسرة إن كان جمع مؤنث سالم، وذلك على أنه مركَّبٌ معها قبل مجيء (لا) كخمسَةَ عشر؛ نحو: لا رجلَ ظريفَ، ف(ظريفَ) نعت مبني على الفتح لتركيبه مع المنعوت (رجل) ولكن بعض النحويين من يقول بأنه ليس مبنياً مع اسم (لا).

قال محمد النجار: " ولا يصح أن يكون بناء النعت هنا تبعًا لبناء اسم (لا)؛ لأن بناء المتبوع لا ينتقل إلى بناء التابع، ووجود النعت لا يخرج الاسم عن حالة الأفراد." (15)

ويجوز نصب النعت (ظريفَ) مراعاةً لمحل النكرة (رجل) وهي اسم (لا)؛ نحو: لا رجلَ ظريفًا في الدار. قال محمد النجار: " قيل النصب إتيانًا للحركة البنائية؛ لأنها هنا شبيهة بحركة الإعراب، بل أصلها الإعراب." (16)

ويجوز رفع النعت مراعاةً لمحل النكرة مع (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفَ، أو مراعاةً لمحل اسم (لا) وحده، باعتبار أن أصله المبتدأ. نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها. حيث جاء النعت (ظريفَ) مرفوعًا، وإنما جاز رفع النعت مراعاةً لمحل النكرة.

قال ابن هشام: "أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده؛ فيجوز رفع النعت والعطف عليه، نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها، ولا رجلَ وامرأةً فيها." (17)

فإذا جاء النعت منصوبًا بالتثنية فعلى مراعاة محل النكرة؛ لأن محلها النصب بلا؛ لأن (لا) النافية تعمل عمل (إن). نحو: لا رجلَ ظريفًا، ولا رجلينَ ظريفينَ، بالبناء والنصب، وكذلك: لا رجالَ ظريفينَ فيها، بالبناء والنصب.

ومنه: لا ماءً ماءً باردًا عندنا، لأنه يوصف بالاسم إذا وصف. فتكون (ماءً) الثانية نعتًا لماء الأولى، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة المتقدمة في ظريف: البناء والنصب والرفع. لا ماءً ماءً باردًا عندنا، لا ماءً ماءً باردًا عندنا، لا ماءً ماءً باردًا عندنا.

(15) ضياء السالك 377/1

(16) المرجع نفسه 377/1

(17) مغني اللبيب عن كتب الأعراب 1/ 265، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 1416هـ - 1996م

والذين قالوا (ماء) الثانية توكيد لفظي فخطأ؛ لأنه مقيد بالوصف؛ فليس مرادفًا في اللفظ لماء الأولى المطلقة، وأجازه بعضهم، على اعتبار أنّ الوصف طرأ بعد التوكيد، وكذلك جوّزوا إعرابها بدلاً، وبعضهم منع ذلك. وإذا جاء النعت مرفوعًا فعلى مراعاة محل النكرة مع (لا)، أو مراعاة لمحل اسم (لا) وحده، باعتبار أنّ أصله المبتدأ. نحو: لا رجلَ ظريفٌ فيها، ولا رجلين ظريفان، بالرفع على محل لا واسمها. ولا رجالَ ظريفون فيها. ويمتنع رفع النعت عند سبويه على محل (لا) مع اسمها.

فإنّ فُقدَ الأفراد في النعت أو المنعوت؛ نحو: لا رجلَ قبيحًا فعلُهُ عندنا، ولا غلامَ سفرٍ ظريفًا عندنا، أو فُقدَ فيهما الاتصال، نحو: لا رجلَ في الدارِ ظريفٌ، أو لا ماءَ عندنا ماءً باردًا امتنع الفتح، لأن علة الفتح التركيب، وجاز الرفع والنصب؛ كما في المعطوف بدون تكرار (لا)، وكما في البديل الصالح لعمل (لا). قال ابن هشام: "اسم لا إذا كان مفردًا، ونُعت بمفردًا، وكان النعت والمنعوت متصلين، نحو: لا رجلَ ظريفًا في الدار؛ جاز لك في النعت ثلاثة أوجه: أحدها: النصب على محل اسم (لا)، فإنّه في موضع نصبٍ بلا، ولكنه بُني فلم يظهر فيه إعراب، فتقول: لا رجلَ ظريفًا في الدار؛ والثاني: الرفع على مراعاة محل (لا) مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء؛ فتقول: لا رجلَ ظريفٌ في الدار، برفع ظريف، وإنما كانت (لا) مع (رجل) في موضع رفع بالابتداء؛ لأنّ (لا) قد صارت بالتركيب مع (رجل) كالشيء الواحد، وقد علمت أنّ الاسم المُصدَّر به المخبر عنه حقّه

أن يرتفع بالابتداء، والثالث: الفتح؛ فتقول: لا رجلَ ظريفَ في الدار، وهو أبعدا عن القياس، فلهذا أخرته في الذكر، ووجه بُعده هو أنّ فتحه على التركيب، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئًا واحدًا، ووجه جوازه أنّهم قدروا تركيب الموصوف وصفته أولًا، ثم أدخلوا عليهما (لا) بعد أن صارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك: لا خمسة عشر عندنا." (18)

فالعطف نحو: لا رجلَ وامرأةً فيها، والبديل نحو: لا أحدَ رجلٍ وامرأةً فيها، برفع رجل وامرأة ونصبهما، ولا يجوز البناء على الفتح في المعطوف والبديل؛ لوجود الفاصل في العطف بحرف العطف الواو، وفي البديل لوجود الفصل بالعامل، لأن البديل على تكرار نية العامل.

فإن لم يصلح البديل لعمل (لا) تعين الرفع، نحو: لا أحدَ زيدٌ وعمروٌ فيها، فالرفع على الإبدال من محل (لا) واسمها، وامتنع النصب على محل اسمها؛ لأنها لا تعمل في معرفة. وكذلك المعطوف الذي لا يصلح لعمل (لا)، نحو: لا امرأةً فيها ولا زيدٌ.

إعراب التوابع على المحل

يكون إعراب التوابع على المحل؛ نحو: هذا عصفورٌ جميلٌ؛ فجميل صفة لعصفور، وصفة المرفوع مرفوع، ولكن رفعه يكون على المحل؛ لأنَّ عصفورًا خبرٌ مرفوع. ويمكن أن نقول كذلك معرب بالمجاورة، وذلك لمجاورته الخبر المرفوع. ونحو: جاء الطيبُ زيدٌ؛ فزيدٌ بدل مرفوع على المحل؛ لأن الطيب فاعل مرفوع، ويجوز أن نجعله مرفوعاً بالمجاورة، وذلك لمجاورته الاسم المرفوع الذي قبله (الطيب). ونحو: جاء زيدٌ وبكرٌ؛ فبكرٌ مرفوع على المحل لأنه معطوف على زيد، وهو في محل رفع فاعل. ونحو: جاء زيدٌ نفسه؛ فنفسه توكيد معنوي مرفوع على المحل؛ لأنه توكيد لزيد، وزيد في محل رفع فاعل؛ ويجوز أن يكون مرفوعاً بالمجاورة، وذلك لمجاورته لزيد المرفوع. ونحو: جاء زيدٌ زيدٌ؛ فزيدٌ توكيد لفظي مرفوع على محل (زيد) الأولى؛ لأن زيدا الأولى فاعل مرفوع؛ ويجوز أن يكون مرفوعاً بالمجاورة، وذلك لمجاورته المرفوع الذي قبله (زيد).

قال الوراق: " وقد يجوز أن تقول: مررتُ بهذا الظريفِ، على وجهين: أحدهما: أن تجعل (الظريف) عطف بيان لهذا، والثاني: أن تقيم الصفة مقام الموصوف. " (19)

فيكون إعراب (الظريف) على المحل؛ لأن محل (هذا) الجر بالباء، والثاني الإعراب بالإنابة كما ذكر الوراق، وذلك بأن الصفة حلت محل الموصوف وأخذت حكمه وهو الجر. ويكون الإعراب على المحل في صفة المنادى؛ نحو: يا زيدُ الظريفَ، فالظريف منصوب على محل زيد؛ لأن المنادى في محل نصب.

قال السيوطي: "إنما جاز النصب في نحو: يا زيدُ الظريفَ، حملا على الموضع؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم. " (20)

ويكون الإعراب على المحل في الفاعل المجرور بحرف جر زائد؛ نحو: كفى بالله حسيبًا، أي كفى الله حسيبًا، ونحو: ما جاءنا من أحدٍ؛ أي ما جاءنا أحدٌ؛ فلفظ (الله) و (أحد) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً. ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ المائدة: 19، فبشير فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

(19) علل النحو ص383، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق. د/محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1421هـ - 1999م

(20) الاقتراح في علم أصول النحو ص89، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق. محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ. 1998م.

قال ابن جنّي: "ما قام من أحدٍ، فالجار والمجرور في موضع مرفوع بفعله، ونحو قولهم في التعجب: أحسن بزيدٍ، وأجمل بيكرٍ، فالباء وما بعدها في موضع مرفوع بفعله." (21)

وقال الشاعر:

مَعَاوِي إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا (22)

فالباء في "الجبال" حرف جر زائد يدخل على الاسم فيعمل فيه الجر لفظاً، والجبال اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً خبر ليس، وعطفت عليه كلمة (الحديدا) بالنصب على المحل.

إذن (الحديد) بالنصب على التبعية للجبال على المحل، ورويت بالكسر بالتبعية على اللفظ

قال المبرد: "فلسنا بالجبال ولا الحديد حمل الثاني على الموضع، كأنه قال فلسنا الجبال ولسنا الحديد." (23) وقال الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحُرٍّ وَلَا مُقْصِرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِحُرٍّ (24)

برفع (مقصر) على محل (حر) لأنه خبر عند بني تميم، حيث لا يعملون (ما) النافية عمل (ليس)، ونصبه على مذهب أهل الحجاز لأنهم يعملون (ما) النافية عمل (ليس)، وجره على المحل على اللفظ.

قال المالقي: "برفع (مقصر) وخفضه ونصبه، فالرفع عطفاً على موضع (بحر) على مذهب بني تميم، والنصب عطفاً على موضعه على مذهب أهل الحجاز، والخفض على اللفظ." (25)

وقال الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَدَدٍ (26)

فيروي بنصب الحمام أو رفعه على محل اسم الإشارة؛ لأنه بدل منه.

(21) الخصائص ص141، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق. محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1403 هـ - 1983م

(22) مغني اللبيب 2/550

(23) المقتضب 4/370، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق. محمد عبدالخالق عزيمة، بيروت، لبنان، (د.ت)

(24) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص202، أحمد عبد النور المالقي، تحقيق. أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة 1423 هـ - 2002م

(25) المرجع السابق نفسه ص 202

(26) انظر هامش شرح ابن عقيل 1/374، وضياء السالك 1/342، وأوضح المسالك 1/304

70 أ.د. محمد حمدنا الله رملي، الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة البطانة للعلوم

قال الرماني: "ومن العرب من يزيد (ما)، ولا يعتد بها، فيقول: إنَّما زيِّداً قائمٌ، وهو في لَيْتِما أكثر، وبيت النابغة ينشد على وجهين؛ ألا لَيْتِما هذا الحمام لنا... فمن أنشد بالنصب لم يعتد بما، ومن أنشد بالرفع جعل (ما) كافة." (27)

المبحث الثالث: الإعراب بالمجاورة

يكون الإعراب بالمجاورة في الممنوع من الصرف، حيث يصرف الممنوع من الصرف للتناسب؛ وذلك ليتناسب مع جيرانها المنوَّنة. ومن تتوین الضرورة للتناسب قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ للإنسان⁴ في قراءة من قرأ (سلاسلاً) بالتوین، حيث نَوَّنت (سلاسلاً)، وهي ممنوعة من الصرف؛ لتتناسب جيرانها: (أغلالاً) و (سعیراً). وقوله: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ، وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَـعُوقًا وَیَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ نوح²³؛ في قراءة الأعمش بتوین (یعوق) و(یعوق)، وهما علمان ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لتتناسب جيرانها .

وقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ النمل²² ؛ في قراءة من نَوَّن (سبأ) ؛ وذلك لتتناسب جارتها (نبأ)، مع أنَّ (سبأ) ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، بخلاف من جعلها اسم قبيلة. قال الزجاجي: "اعلم أن كل شيء قصدت به قصد قبيلة أو أمِّ لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة. وما قصدت به قصد حيٍّ أو أبٍ انصرف في المعرفة والنكرة، تقول من ذلك: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سدوسٌ وتغلبٌ وطیئٌ، فلا ينصرف إذا أردت القبيلة، وإذا أردت الحيَّ صرفت، فقلت طیئٌ وتميمٌ وتغلبٌ." (28)

ويعرب التابع بالمجاورة؛ نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ﴾ المزمل¹؛ فالمزملُ نعت تابع للفظ أي، مرفوع بالمجاورة؛ لأنَّ (أيُّ) منادى مبني على الضم. ونحو: هذا جُرُّ ضِبِّ خَرِبٍ، فجرت (خرِب) لمجاورتها (ضِب)، وحقها الرفع؛ لأنها صفة لاجر، وليست صفة لضب؛ ولكنها جُرَّت لمجاورتها لكلمة ضب.

(27) كتاب معاني الحروف ص89، أبو الحسن علي عيسى الرماني، تحقيق. د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1404هـ-1984م

(28) كتاب الجمل في النحو، ص224، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق. د/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة،

بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1405هـ. 1985م

71 أ.د. محمد حمدنا الله رملي ، الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة (دراسة وصفية تحليلية) ، مجلة البطانة للعلوم

التربوية ، العدد السادس عشر ، 2024 ، ص(58-76)



قال ابن الأنباري: "والذي يدل على أنّ للقرب أثراً أنّه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: جحزُ ضبِّ خربٍ) فأجروا خرب على ضب، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأنّ الضب لا يوصف بالخراب." (29)

وقال ابن هشام: " أما قولهم: (هذا جحزُ ضبِّ خربٍ) فأكثر العرب ترفع خرباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض... ومرادهم بذلك أن يُناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي (خربٍ) ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة." (30)

كذلك التعت السببي يكون معرباً بالمجاورة، نحو: جاء رجلٌ مجروحٌ رأسه، فمجروح نعت سببي وقد رفع لمجاورته لكلمة (رجل) المرفوعة.

قال مهدي المخزومي: "رفع (كريم) في قولنا: زارني رجلٌ كريمٌ خلُقهُ، على توهم أنه نعت لرجل لمجاورته إياه، وهو في الحقيقة صفة لما بعده، ولكنه جاوره فتبعه في إعرابه." (31)

قال الشاعر:

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ
مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ (32)

حيث جاءت كلمة (معاهد) مجرورة تابعة لفظ (مسلم) المجرورة باللام الزائدة، ومحلها النصب؛ لأن الفعل (أجَارَ) فعل متعدٍ ينصبها، فدخلت عليها اللام فجرتها لفظاً ولكنها منصوبة محلاً، وعُطفت كلمة (معاهد) على اللفظ لا على المحل، ولو عطف على المحل لقال: (معاهدا) إذن هي مجرورة لمجاورتها لفظ (مسلم).

(29) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 92/1، ابن الأنباري، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، دار

القلم، بيروت، لبنان . (د.ت)

(30) شرح قطر الندى وبل الصدى ص320، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد،

المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1433هـ-2012م

(31) في النحو العربي ص188، مهدي المخزومي، (د.ن)، (د.م)، الطبعة الثالثة 1985م

(32) أوضح المسالك 24/3، وضياء السلك 288/2

يكون الإعراب بالإنابة في باب الفاعل والمضاف والنعت والمصدر .

إعراب نائب الفاعل بالإنابة:

يعرب نائب الفاعل بالإنابة لأنه حلّ محلّ الفاعل بعد حذفه، وأخذ حكمه الإعرابي؛ نحو: ضرب زيد الكلب؛ فتقول فيها عند بنائها للمفعول: ضَرِبَ الكلبُ؛ ف (الكلب) نائب عن (زيد) وأخذ حكمه الإعرابي، وهو الرفع. قال الوراق: "إنّ الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلماذا يجب أن يُقيم مقام اسم الفاعل اسماً مرفوعاً." (33)

إعراب المضاف إليه بالإنابة:

ويعرب المضاف إليه بالإنابة لأنه حل محل المضاف، نحو: أكلتُ بعضَ الطعامِ، فتقول أكلتُ الطعامَ، فنابت كلمة (الطعام)، وهي المضاف إليه، مناب (بعض) وهو المضاف، وأخذت حكمها الإعرابي وهو النصب. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدِّقُونَ ﴾ يوسف82؛ أي اسأل أهل القرية وأصحاب العير. فلما حذف المضاف وهو (أهل) و (أصحاب) ناب المضاف إليهما مكان المضاف، وأخذ حكمهما الإعرابي.

إعراب الصفة بالإنابة:

وتعرب الصفة مناب الموصوف؛ نحو: مؤمنٌ خيرٌ من كافرٍ. والتقدير: عبد مؤمن خير عبدٍ كافرٍ فلما حذف الموصوف نابت الصفة مناب الموصوف وأخذت حكمه الإعرابي. وفي الحديث: {سوداءٌ ولودٌ خير من حسناءٍ عقيمٍ}، أي امرأة سوداء، فحذف الموصوف وهو (امرأة) ونابت الصفة وهي (سوداء) مناب الموصوف وأخذت حكمه الإعرابي.

إعراب المصدر بالإنابة:

هنالك ألفاظ نابت مناب المصدر (المفعول المطلق)؛ وهي:

1- لفظ (كل) و (بعض)؛ نحو: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ النساء129، أحبُّ أبي كلِّ الحبِّ، أرقّتُ الليلةَ بعضَ الأرقِ، وضربته بعض الضرب؛ فقد نابت كلمتا (كلّ، وبعض) مناب المفعول المطلق؛ ومنه قول الشاعر:

وقد يجمعُ اللهُ الشَّتَيْتَيْنِ بَعْدَمَا * يَظُنُّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَلَّا تَلَاقِيَا(34)

2- عدده؛ نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾النور 4، وضربته عشرَ ضَرَبَاتٍ، وأصلي في اليوم خمسَ صلوات، فتاب العدد (ثمانين، عشر، خمس) مناب المفعول المطلق.

3- صفته؛ نحو: دعوتُ اللهُ كثيراً، انتظرتُ فرجَه طويلاً، فنابت (كثيراً، طويلاً) مناب المفعول المطلق، وأصلها: دعوتُ اللهُ دعاءً كثيراً، انتظرتُ فرجَه انتظاراً طويلاً

4- ألته؛ نحو: ضربته سوطاً، وضربته عصاً، فنابت (سوطاً، عصاً) مناب المفعول المطلق.

قال محمد النجار: "الأصل: ضربته ضرباً بسوطٍ أو عصاً، أو ضرب سوطٍ أو عصاً، فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، ويشترط أن تكون الآلة معهوداً استخدامها في إحداث المصدر، فلا يصح: ضربته شجرةً." (35)

5- مرادفه؛ نحو: قعدتُ جلوساً، وضحكت قهقهةً، ورجعتُ إياباً، وسافرتُ ذهاباً، وفرحتُ جذلاً.

فنابت الكلمات: (جلوساً، قهقهةً، إياباً، ذهاباً، جذلاً) مناب المفعول المطلق وأعربت إعرابه وأخذت حكمه الإعرابي وهو النصب.

6- ضميره؛ نحو: عبدالله أظنه جالساً، فعبد الله مفعول أول، وجالساً المفعول الثاني، والهاء في أظنه ضمير المصدر المفهوم من أظنه، أي الظن، وهو نائب عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة، أي أظن ظناً، فهو نائب عن مصدر مؤكد.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا أَعْدِيْبُهُ أَحَدًا﴾المائدة115، أي لا أعدبُ هذا التعذيب الخاص أحداً، فالضمير نائب عن المصدر.

7- اسم المصدر؛ سلّمْتُ عليه سلاماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾نوح17، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلًا﴾المزمل8

8- اسم الإشارة؛ نحو: ضربته ذلك الضرب، فذلك مفعول مطلق ناب مناب المصدر.

(34) انظر أوضح المسالك/179/2، وضياء المسالك/131/2

(35) ضياء المسالك إلى أوضح المسالك /131/2



الخاتمة

الإعراب إما أن يكون بالعامل الذي يحدث الإعراب في أواخر الكلمات ظاهراً أو مقدرًا، أو أن يكون الإعراب بلا عامل على المحل وبالمجاورة وبالإنابة. والإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة أمور نحوية يجب أن يكون لها نصيب وحظ وافر في مجال دراسة علم النحو.

حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية؛ يكون الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة، وتعرب التوابع على المحل وبالمجاورة، ويعرب نائب الفاعل النائب عن الفاعل بالإنابة، ويعرب المضاف إليه النائب عن المضاف بالإنابة، وتعرب الصفة النائبية عن الموصوف بالإنابة، والإتيان برؤى وأفكارٍ جديدة تخدم علم النحو.

وتوصي الدراسة بالاهتمام بمعرفة الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة في القرآن الكريم، والاهتمام بدراسة الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة في الحديث النبوي، والاهتمام بدراسة الإعراب على المحل وبالمجاورة وبالإنابة في أشعار العرب.

المصادر والمراجع

- 1-الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي (306)هـ، تحقيق.د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1405هـ . 1985م
- 2-الاقتراح، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق. محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى . 1418هـ . 1998م
- 3-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، لبنان، (د.ت) .
- 4-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009م
- 5-الخصائص، عثمان ابن جني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1403هـ- 1983م.
- 6-رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي، تحقيق. أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة 1423هـ-2002م
- 7-شرح ابن عقيل، تحقيق.محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2001م
- 8- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق. محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ت)



مجلة البطانة للعلوم التربوية

ISSN: 1858- 9499

<http://ojs.albutana.edu.sd>

العدد السادس عشر، يونيو، 2024، ص(57 - 76)



- 9- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق. محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1433هـ-2012م
- 10- ضياء السالك على أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1438هـ-2017م
- 11- علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق. د/محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1421هـ -1999م
- 12- في النحو العربي، مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة، الرياض، السعودية، 1964م
- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ط11، مطبعة السعادة، مصر، 1963م
- 13- اللمع في العربية، ابن جنّي، تحقيق. حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1405هـ . 1985م
- 14- كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق. د/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1405هـ . 1985م
- 15- كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1421هـ-1992م
- 16- كتاب معاني الحروف ، أبو الحسن علي عيسى الرماني، تحقيق.د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1404هـ-1984م
- 17- مغني اللبيب، ابن هشام، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1972م
- 18- المقتضب 370/4، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق. محمد عبدالخالق عزيمة، بيروت، لبنان، 1382هـ . 1963م